

هل تدافع الحكومة الأوروبية لحقوق الإنسان مجرد عن أشياء غير مثيرة للجدل؟

تسلط قضية رقابة الدولة في النمسا الشهيرة الضوء على اتجاه الحكومات لإرضاء الأغلبية وترك النزاهة المثيرة للجدل بدون حماية. تكتب ميشيل فينك.



في عام 1985، قرر معهد أوتو بريهنغر (OPI) البيت الفني المتخصص في الأفلام البديلة عرض فيلم بعنوان المجلس في السماء. ووقع هذا الفيلم المأساوي الساخر في السماء دائراً حول الفكرة النتية: مرض الزهري عقاب من الله للزنا واللاثم خلال عصر النهضة، خاصة في بلاط البابا. ويتم تصوير العقيدة المسيحية في جميع أنحاء الفيلم. بذل هذا المعهد، الذي مقره في مدينة تيرول في النمسا، جهود كبيرة لمنع الطائفة الكاثوليكية الكبيرة في تيرول من رؤية الفيلم بالصدفة، وحذرا بصراحة أن المحتوى قد يكون هجومي ومنع المتفرجين الذين اقل من 17 عاما من رؤية الفيلم، وفقا للقانون.

قبل العرض الاول، قدم المهدعي العام دعوى ضد مدير بالمعهد بناء على طلب من أبرشية انسبروك للكنيسة الرومانية الكاثوليكية لتحط الهذاهب الدينية، جريمة جنائية في النمسا. والنتيجة لذلك انه تم الاستيلاء على فيلم ومصادرته.

أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قال مدير OPI ان من خلال استيلاء ومصادرة الفيلم، قد انتهكت الحكومة النمساوية حقه الى حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في الهادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ولكن حافظت الحكومة النمساوية ان هذا الاجراء يهدف الى حماية المشاعر الدينية لدى مجتمع تيرول الكاثوليكي ومنع الفوضى.

وقفت المحكمة مع الحكومة النمساوية أصرت ان أفعالها مبررة. قالت أن القضية تتعلق بالوزن بين المصالح المتضاربة عندها يمارس الطرفين الحريات الأساسية المكفولة بموجب الاتفاقية، وهي حق الجمعيات لنقل الى الجمهور العام الفكر ووجهات النظر المثيرة للجدل، وضمان حق الأشخاص الراغبين إلى اتخاذ هذا الفكر، ولكن من ناحية أخرى يوجد حق الأشخاص الآخرين إلى الاحترام الواجب لحقهم في حرية الفكر والوجدان

والدين. وقالت المحكمة ان لا يهكنا التجاهل ان هدف استيلاء ومصادرة الفيلم كان منع حدوث الهجور المسيي على الديانة الكاثوليكية الرومانية وفقا لمفهوم الجمهور العام في تيروول وان الديانة الكاثوليكية الرومانية هي دين الاغلبية الكبرى في تيروول. تصرفت السلطات النمساوية على ضهان السلام الديني في تلك المنطقة، منعنا من ان يشعر الناس انه يوجد هجور على معتقداتهم الدينية بطريقة مسينة ولا مبرر لها. وخلصت المحكمة بالإشارة إلى أن السلطات الوطنية قد وازنت هذه اعتبارات ضد حرية التعبير الفني قبل اتخاذ خطوات لمنع عرض الفيلم، وبالتالي لم تنتهك المادة 10.

منشور بتاريخ أبريل 9, 2013